

Distr.: General
15 July 2010
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٩٩ (ش) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام والكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٨		ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٣		إسبانيا
٦		أوكرانيا
٨		بوركينا فاسو
١٠		لبنان
١١		المكسيك

* A/65/150.



أولا - مقدمة

١ - أكّدت الجمعية العامة مرة أخرى، في قرارها ٤٣/٦٤، الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها لعام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. كما حثت الجمعية العامة الدول على الامتثال الدقيق لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما فيها اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافا فيها. وشددت الجمعية أيضا على ضرورة أن يكون الهدف من تدابير بناء الثقة هو المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستويات التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تفاديا لنشوب التراعات ومنعاً لاندلاع أعمال القتال بشكل غير مقصود وعَرَضي. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الخامسة والستين، تقريراً يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويُقدّم هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

٢ - وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، وُجّهت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء طلباً لآرائها. ووردت حتى الآن ردود من حكومات إسبانيا وأوكرانيا وبوركينا فاسو ولبنان والمكسيك، وأدرجت هذه الردود في الفرع ثانيا أدناه. وستصدر أي ردود إضافية، على شكل إضافات لهذا التقرير.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

١ - ينبغي أن يتمثل الغرض النهائي من أي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة وضمان الأمن في منع نشوب النزاعات، عن طريق الحد من خطر التصورات أو الحسابات الخاطئة المتعلقة بالأنشطة العسكرية التي يقوم بها الآخرون؛ ووضع تدابير تجعل من اتخاذ استعدادات عسكرية في الخفاء أمراً عسيراً؛ والتقليل من خطر التعرض لهجمات مباغتة، والحد من احتمالات اندلاع الأعمال القتالية بصورة عرضية.

٢ - ووفقاً للمعايير المذكورة أعلاه، تنطوي التدابير المتخذة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي على قيمة كبيرة حيث إنها تشكل وسيلة للوقاية وتنكيف مع الموصفات الإقليمية ودون الإقليمية، وتقتصر على عدد صغير من المشاركين وتتطلب جهداً أكبر مما يجعلها أكثر كفاءة. وخلاصة القول إن كل ما سبق ذكره يجعل من الأيسر اعتمادها وهيئة الظروف الكفيلة بتحقيقها.

٣ - وقد شاركت إسبانيا على نحو نشط على مستوى منطقتها الإقليمية في جميع ما تم اتخاذه من مبادرات من هذا القبيل وهي مبادرات تدرج ضمن معاهدة الأجواء المفتوحة، التي تتضمن تدابير ملزمة قانوناً، وفي الوقت ذاته فهي بوصفها دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يتعين عليها سياسياً الالتزام بالتدابير الواردة في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالمفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وغيرها من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا^(١)، ويضاف إلى ذلك أن إسبانيا ساهمت في تنفيذ الاتفاقات الإقليمية لتثبيت الاستقرار المنصوص عليها في المرفق ١ - بء من اتفاقات دايتون - باريس المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة^(٢).

(١) كما هو الحال بالنسبة للمدونة المتعلقة بجوانب سياسة الأمن العسكري، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية أو وثيقة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

(٢) عملياً، تشير المادة الثانية في المرفق ١ - بء إلى تدابير بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك (مماثلة للتدابير الواردة في وثيقة فيينا) وتشير المادة الرابعة إلى تحديد الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية في كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك (أقرب إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا). ويقدم بلدنا، من خلال وحدة التحقق الإسبانية المساعدة ويشترك في تنظيم وتنفيذ تدابير التحقق التي تنص عليها تلك الاتفاقات. وإسبانيا طرف كذلك في المادة الخامسة المتعلقة بتدابير التثبيت ذات النطاق الجغرافي الأوسع وهي المادة التي بدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٤ - ومن بين مجموعة المبادئ الواردة في رد إسبانيا على طلب تقديم معلومات عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٢/٦٤ التي تبرز بوجه خاص على السياق الإقليمي ودون الإقليمي التي نرى أنها هي التي ينبغي أن تحكم تدابير بناء الثقة والأمن التدابير التالية:

- **خصوصية كل حالة** - تدابير يجري التفاوض بشأنها خصيصاً وفقاً لكل حالة أو منطقة جغرافية بعينها.
- **الشفافية** - تدابير قوامها تبادل المعلومات وإرساء قنوات للاتصال المتواصل والسهل.
- **قابلية التحقق** - تدابير يردفها نظام يسمح بالتحقق من تنفيذها. وهذا هو السبيل الوحيد لكفالة الحفاظ على الثقة إذا ثارت شكوك بشأن عدم تنفيذها.
- **المعاملة بالمثل** - يجب أن تقابل المزايا التي يحصل عليها كل طرف من الأطراف في ما يتعلق بتعزيز مستوى ثقته في الأطراف الأخرى مزايا مماثلة، وإلا أصبح التفاوض بشأن هذا النوع من التدابير أمراً من الصعوبة بمكان.
- **طوعية التفاوض ووجوب الامتثال** - يجب أن تكون الأطراف مطمئنة في جميع الأوقات إلى التدابير المتفق عليها. ويلزم أيضاً أن تكون الإرادة السياسية التي يستلزمها التفاوض بشأن هذا النوع من التدابير متوافقة تماماً مع الالتزام بتنفيذ هذه التدابير^(٣).
- **التدرج** - ينبغي أن تشكل التدابير عملية تطوير تدريجية يجري في إطارها اتخاذ تدابير جديدة وأكثر فعالية من أجل تعزيز الثقة بين الأطراف.
- **التكامل** - أن يكفل باستمرار التكامل في ما بين التدابير المتخذة على كل من الصعيد العالمي (الأمم المتحدة) والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، وتجنب ازدواجية التدابير في الوقت نفسه.

٥ - إضافة إلى ذلك، لكي يكون نظام تحديد الأسلحة فعالاً، يلزم وجود ما يلي:

- هيئة للتشاور ومتابعة تنفيذ التدابير تمثل فيها جميع الأطراف ويكفل على صعيدها طرح المشاكل التي قد تعترض التطبيق العملي للتدابير، وكذلك التفاوض على اتخاذ تدابير أخرى جديدة أو على تعديل القائم منها.

(٣) بصرف النظر عن ذلك، فقد ثبتت أيضاً فعالية اقتران فرض نظام لتدابير بناء الثقة والأمن، كالنظام المنصوص عليه في المادة الثانية، المرفق ١ - باء من اتفاق دايتون، بنظام ملائم للتحكيم الدولي.

- نظام ملائم للاتصالات، وفي حالة عدم وجوده، فشبكة من نقاط الاتصال فيما بين المشتركين، يسمح من ناحية بالوفاء بمواعيد الاستجابة فيما يتصل بمختلف التدابير، على المستوى التنفيذي، ويتمتع بدرجة كافية من المرونة تتيح من ناحية أخرى تدفق المعلومات اللازمة واتخاذ القرارات لاستعادة الثقة في حالة حدوث أزمات مفاجئة، على المستوى الإداري.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

٦ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٣/٦٤ المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"

تمثل التوجه الرئيسي لأنشطة القوات المسلحة الأوكرانية ضمن التشكيلات العسكرية في المنطقة، على امتداد عام ٢٠٠٩، في العمل على صون الأمن الإقليمي وتعزيز الثقة المتبادلة في المجال العسكري بين الدول الأطراف وتعزيز تعاون هذه الدول في المجال العسكري.

وفي سياق تطوير الحوار بشأن تدابير بناء الثقة والأمن وتحديث وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، تعمل القوات المسلحة الأوكرانية على كفالة الامتثال الصارم للاتفاقات الثنائية المبرمة مع الدول المجاورة بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن:

الاتفاق المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة هنغاريا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن؛

الاتفاق المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية سلوفاكيا بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن؛

الاتفاق المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن؛

الاتفاق المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا وحكومة جمهورية بولندا بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن.

وبصفة عامة، شهدت الفترة منذ التوقيع على الصكوك المشار إليها أعلاه وحتى الوقت الحاضر تنفيذ ما يلي، في إقليم أوكرانيا:

١٦٢ تدبيرا بشأن بناء الثقة والأمن - ١٣ تدبيرا منها في عام ٢٠٠٩ - بموجب وثيقة فيينا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن لعام ١٩٩٩؛

٥٩ تدبيرا، بما فيها ٨ تدابير نُفذت في عام ٢٠٠٩، بموجب الاتفاقات الثنائية المتعلقة باتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن؛

٢١٨ تدبيرا بشأن الحوار المتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن بموجب وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، من بينها ١٠ تدابير أُتخذت في عام ٢٠٠٩؛

٥٥ تدبيرا بموجب الاتفاقات الثنائية المبرمة بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الثقة والأمن، من بينها ٤ تدابير أُتخذت في عام ٢٠٠٩.

وإدراكا منها لأهمية وضرورة التدابير الإضافية لتعزيز الثقة والأمن في المنطقة، قررت أوكرانيا العمل على إبرام اتفاقات مع جميع الدول المجاورة كخطوة تكميلية للصكوك المذكورة أعلاه.

وعملا بأحكام وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، وفي سياق الحوار بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، تتبادل أوكرانيا المعلومات هيئة تقارير سنوية وأنشطة جارية، مع ٥٥ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[٦ أيار/مايو ٢٠١٠]

- ١ - طبقاً للمقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، تعمل بور كينا فاسو على إحلال مناخ من الثقة والتضامن والتعايش السلمي بين بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وبين جميع البلدان الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
- ٢ - وتحقيقاً لهذه الغاية، يشارك بلدنا بانتظام في اجتماعات القمة التي يعقدها الاتحاد، حيث يشاطر دول القارة مثل السلام والوحدة ويعمل معها من أجل تحقيق التكامل التام بينها.
- ٣ - وعلى المستوى دون الإقليمي، تحرص بور كينا فاسو حرصاً شديداً على إيجاد السبل الكفيلة بإحلال السلام والأمن.
- ٤ - وكثيراً ما يُطلب إلى فخامة الرئيس، السيد بليز كومباوري، تسوية المنازعات عن طريق الوساطة والمصالحة.
- ٥ - وعلى هذا الأساس، عيّنته الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية وسيطا في الأزمة السياسية التي تعصف بجمهورية كوت ديفوار منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتحت قيادته، وقّع أطراف الأزمة في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ اتفاقاً سياسياً شاملاً حدد السبل الواجب اتباعها للخروج من الأزمة في هذا البلد.
- ٦ - وفي توغو البلد المجاور، أسهمت بور كينا فاسو في التقريب بين الأطراف السياسية عقب المشاكل التي طرأت بشأن خلافة الرئيس إيادéma إثر وفاته في عام ٢٠٠٥. وقد نظم هذا البلد مؤخرًا في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠ انتخابات رئاسية مرّت دون أعمال عنف.
- ٧ - ومؤخرًا أيضًا، عيّنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرئيس كومباوري لتسيير عملية السلام في غينيا. وتم في ١٥ كانون الثاني/يناير التوقيع في واغادوغو على إعلان مشترك لتمهيد الطريق للحوار وإعداد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠.
- ٨ - وتقيم مشاركة بور كينا فاسو في تسوية جميع حالات النزاع هذه الدليل على استعداد بلدنا والتزامه بالمشاركة في إحلال مناخ من الثقة في منطقتنا دون الإقليمية.

٩ - وبالإضافة إلى تسوية الأزمات، سعت بوركينا فاسو إلى تعزيز مناخ السلام والتضامن مع البلدان المجاورة، حيث انخرطت في عملية للتسوية السلمية للتزاعات الحدودية باللجوء إلى الآليات الدولية لتسوية المنازعات.

١٠ - وبالفعل، وسعيا إلى تسوية منازعاتنا الحدودية مع النيجر وبنن، وقّعت بوركينا فاسو على اتفاقات حلول توفيقية تتعهد بموجبها بتطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئه، وبخاصة مبدأ عدم جواز انتهاك حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار، وبقبول الحكم الذي سيصدر عن محكمة العدل الدولية باعتباره قرارا نهائيا وملزما.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، يُجري بلدنا مع العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية حوارا سياسيا مكثفا ضمن أطر المشاورات التقنية والسياسية. ومن هذا المنطلق، وقّعت بوركينا فاسو وكوت ديفوار في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ معاهدة صداقة وتعاون في واغادوغو، وعقدتا اجتماعا لمجلس وزاري مشترك في ياموسوكرو في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١٢ - وعلى المستوى العسكري، يقيم الجيش البوركيني علاقات مثمرة مع جيوش الدول الشقيقة في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا. وهو يشارك في مناورات مشتركة شرعت فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعدادا لتشكيل قوتها الاحتياطية.

١٣ - وقد أصبح لبوركينا فاسو وجود متزايد في عمليات حفظ السلام، مما يثبت عزمها على العمل مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين من أجل إيجاد السبل الكفيلة بإحلال السلام والأمن، على نحو ما يشهد عليه الوجود الحالي في دارفور للوحدة العسكرية، التي تسمى "لافي" (LAAFI).

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠١٠]

تؤكد وزارة الدفاع الوطني على أن لبنان يؤيد جميع المبادرات والاتفاقيات الدولية الهادفة إلى بناء الثقة، الحفاظ على التوازن العسكري ومكافحة الانتشار غير المكبوح لمختلف أنواع الأسلحة في المنطقة والعالم، لما تسببه من تهديد خطير على الصعيد العالمي، الإقليمي ودون الإقليمي، كما يؤكد تقيده بالقانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، وأن العقبة الرئيسية أمام لبنان في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هي إسرائيل، التي تستمر في خرقها للقوانين والأعراف الدولية وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل مصدر تهديد دائم على الصعيدين المحلي والإقليمي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٠]

١ - على المستوى المتعدد الأطراف، تؤيد المكسيك وستواصل تأييد التدابير الرامية إلى بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي التي يتم اتخاذها في إطار كل من لجنة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة، والمحافل المهمة الأخرى لنزع السلاح.

الإجراءات الوطنية

٢ - نظراً لأن تدفق الأسلحة غير المشروعة يغذي الجماعات الإجرامية في البلد، عززت المكسيك خططها للتنسيق المشترك بين الوكالات بغية التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة، وقصد توحيد جهود مختلف وكالاتها الاتحادية المسؤولة عن مكافحة هذه المشكلة، وقادها ذلك إلى أن تنفذ عدة برامج لمنع انتشار الأنشطة الإجرامية.

٣ - وفي هذا الصدد، يجدر ذكر حلقة العمل التي عقدت في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ في مقر وزارة الشؤون الخارجية، عن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وشاركت فيها مختلف الوحدات الوطنية.

٤ - وعملاً بقرارات الجمعية العامة، قدمت المكسيك تقارير عن التدابير التي اتخذتها على الصعيد الوطني بشأن عدة بنود فيما يلي أبرزها: (أ) المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية؛ (ب) اتخاذ تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية؛ (ج) تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (د) تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ و (هـ) سجل الأسلحة التقليدية.

٥ - ومن ناحية أخرى، تودّ المكسيك توجيه نداء إلى الدول الأعضاء لدعوتها إلى تعزيز القنوات الدبلوماسية وزيادة تبادل المعلومات وبناء الثقة، والشفافية والاستقرار والتفاهم في ميدان الأسلحة التقليدية.

الإجراءات الشائنة

٦ - في إطار مبادرة ميريدا، عززت المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية آليات تبادل المعلومات لتعقب الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة التي ربما صنعت أو تم الاتجار بها بشكل غير مشروع.

٧ - وبالتنسيق مع مكتب مراقبة المشروبات الكحولية والأسلحة النارية والمتفجرات، أجرت السلطات المكسيكية تبادلاً للمعلومات من خلال نظام التعقب الإلكتروني الذي يديره المكتب في إطار مشروع غرائر للكشف عن مشتري الأسلحة النارية المتعددين في الولايات المتحدة، وإدخالها غير المشروع إلى الأراضي الوطنية، ونتيجة لهذا الجهد، قدم في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٢٥٥ ٥٣ طلباً لتعقب أسلحة نارية من خلال نظام التعقب الإلكتروني، في حين قدم في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ما مجموعه ٢٨٠ ٥ طلباً لتعقب هذه الأسلحة من خلال ذلك النظام. وحديث بالذكر في هذا الصدد، أن الأسلحة النارية يمكن تعقبها في المكسيك بطريقتين:

(أ) تزود الأمانة الفنية للفريق المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق منع الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات ومكافحة هذا الاتجار، ممثلي المكتب بالمعلومات بشأن عدد قطع الأسلحة المؤمنة في الأراضي الوطنية؛

(ب) يمكن للمركز الوطني للتخطيط والتحليل والمعلومات لمكافحة الإجرام التابع لمكتب المدعي العام الوصول مباشرة إلى النظام للاطلاع على البيانات المتعلقة بالمشتري الأصلي لقطعة السلاح النارية المؤمنة.

٨ - وأجرى المركز أيضاً مشاورات مع المسؤولين في بيرو من خلال مؤتمرات التداول بالفيديو، تم فيها تبادل الخبرات وتعلم أفضل الممارسات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وفي هذا الصدد، عقدت اجتماعات الخبراء في استخدام النظام المتكامل للقذائف التسيارية في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من العام الجاري. وقد استدعى ذلك تفعيل آليات تبادل المعلومات بين السلطات المسؤولة في كلا البلدين للتصدي لهذه المشكلة.

٩ - ومن ناحية أخرى، شاركت المكسيك في الندوة الدولية بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الشفافية في ميدان الأسلحة والعنف المسلح، التي عقدت في مدينة غواتيمالا، من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠.

١٠ - وفي اجتماع عقد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بين السيد فيليب كالديرون هينوخوسا، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، والسيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء

جمهورية تركيا، اتفق الرئيسان على استكشاف سبل إنشاء فريق عامل يقترح آليات التعاون الثنائي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

الإجراءات الإقليمية

١١ - بالنسبة للتعاون الإقليمي في هذا المجال، يجدر ذكر التقارب الوثيق مع برنامج مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أمريكا الوسطى، الذي وجه إلى المكتب في الآونة الأخيرة دعوة للمشاركة في دورة مشتركة بين الوكالات للتدريب على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وشاركت المكسيك أيضا في دورة بشأن البحث عن الأسلحة والتعرف عليها والجمارك وأمن الأشخاص عقدت في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ في سان خوسيه.

١٢ - ثم إنه من ناحية أخرى، في الجولة الرابعة للحوار بشأن الأمن الديمقراطي بين منظومة التكامل لأمريكا اللاتينية والمكسيك التي عقدت يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، في مدينة سان سلفادور، تم فيما بين الدول الأعضاء تحديد مجموعة من الإجراءات. وهنا، يجدر ذكر التعاون من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بأداء الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة.

١٣ - ولمعالجة المسائل الأمنية التي تهم الطرفين تعزيزا للوحدة، وزيادة للأمن في نصف الكرة الغربي، وتوطيدا للسلام والأمن الدوليين، فضلا عن توثيق أواصر التفاهم بين الدول الأعضاء بغرض الاشتراك في دراسة جميع المشاكل التي تحظى باهتمام مشترك داخل الأمريكتين، تشارك وزارة الدفاع الوطني في عدة منتديات ذات طابع عسكري كمؤتمر وزراء الدفاع للأمريكتين، ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية، فضلا عن مشاركتها في عدة مؤتمرات وحلقات دراسية من خلال الملحقين العسكريين المعيّنين في سفارات المكسيك.

١٤ - وبعبارة أخرى، كانت المكسيك منذ بدء عملية التفاوض في طليعة الدول المشجعة على اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وفي إطار هذا الاتفاق، اتخذ بلدنا بغرض التصدي لهذه المشكلة مجموعة من التدابير من بينها مثلا المشاركة في الاجتماع العادي الحادي عشر الذي عقد في إطار الاتفاقية المذكورة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وقد عرض فيه أوجه التقدم والنتائج التي أحرزها في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

١٥ - وفي هذا الصدد أيضا، شجعت المكسيك في الاجتماع المذكور على إنشاء سجل للقذائف التسيارية في نصف الكرة الغربي، الغاية منه تعقب الأسلحة منذ لحظة تصنيعها حتى تأمينها.

١٦ - وأيدت المكسيك أيضا القرار (XXXIX-O/09) AG/RES.2447 "بناء الثقة والأمن في الأمريكتين" الذي اتخذ في إطار الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقودة في سان بيدرو سولا، هندوراس، في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.